



دار الخدمات النقابية والعمالية

الحائزة على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان

**الحريات النقابية بين إطلاق منقوص وتقييد متعمد**

**تقرير حول الانتهاكات التي وقعت في أثناء مهلة توفيق الأوضاع**

حلوان ، ١ (أ) شارع محمد سيد أحمد ، عمارات بتروجاس ، عمارة إسكندرية ، الدور الأول  
تليفون: ٢٨١٨٢٩٣٢ - ٢٨١٨٢٩٢٩ / (+٢٠٢) ٢٨١٨٢٩٢٩ / (+٢٠) ٠١٢٢٠٥٣٢٤٨٨

E-mail: [ctuws.ctuws@gmail.com](mailto:ctuws.ctuws@gmail.com)

Website: <http://www.ctuws.com>

انتهت الثلاثاء ١٥ مايو ٢٠١٨ مهلة الستين يوماً التي منحها القانون رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ منذ صدور لائحته التنفيذية في ١٤ مارس ٢٠١٨، وسط ممارسات بيروقراطية متعنتة من مديريات القوى العاملة للحيلولة دون تطبيق حق يطلقه القانون. ممارسات استهدفت المنظمات النقابية المستقلة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي"، وتنوعت بين: طلبات غير مبررة ولا منطقية من غير سند من القانون أو اللائحة، ومماثلة متعمدة في استلام أوراق توفيق الأوضاع للنقابات المستقلة وإصدار شهادات إيداع لهم في غضون أسابيع في حين تنتهي المنظمات التابعة للاتحاد "الحكومي" من توفيق أوضاعها في بضع دقائق رغم ما في أوراقهم من مغالطات ومخالفات لأحكام القانون ولائحته، وإلزام للنقابات باللوائح الاسترشادية في حين يبيح القانون للعمال وضع لوائحهم الأساسية والمالية بحرية تامة، هذا إلى جانب منع وجود لجنتين في منشأة واحدة رغم إتاحة ذلك قانونياً مع تغيير المسمى، والضغط على النقابات المستقلة الساعية إلى توفيق أوضاعها للانضمام إلى الاتحاد "الحكومي" وإما فلن يُعترف بها.

وتكمن خطورة هذه الممارسات في مخالفتها الصريحة للقانون والدستور والاتفاقيات الدولية وتحديداً اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧، وتحايلها والتفافها على الحق في التنظيم النقابي، استهدافاً لتقليص فرص النقابات المستقلة في الاستمرار، وهو ما يُعد نكوصاً على تعهدات وزارة القوى العاملة التي سبق والتزمت بها من تمكين جميع النقابات من توفيق أوضاعها وفقاً للقانون واللائحة، والوقوف على الحياد حيال النقابات جميعها، كما أنه ينال جدياً من صحة عملية توفيق الأوضاع برمتها، ما قد يترتب عليه عشرات المنازعات القانونية في شأنها.

وفي ظل هذه الممارسات المتعنتة، استطاعت ١٠٧ لجنة نقابية فقط أن توفق أوضاعها في حين لم تتمكن إلا نقابة مستقلة واحدة من توفيق أوضاعها كنقابة عامة وهي النقابة العامة للعلوم الصحية، حيث وضعت العراقيل أمام منظمات نقابية كبيرة العدد كالضرائب العقارية والعاملين بالإسعاف والاتصالات وعمال وعاملات الزراعة للحيلولة دون توفيق لجانها أو باقية لجانها كي لا تكون نقابات عامة.

إن حق العمال في تنظيم أنفسهم بحرية ليس منحة بل هو ضرورة تفرضها المتغيرات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها مصر، كما أن تفعيل آليات المفاوضة الجماعية والتمسك بمعايير العمل الأساسية لهو السبيل الوحيد لبيئة استثمارية فاعلة تقلل من معدلات البطالة في المجتمع وتضمن علاقات عمل عادلة، لذا كان أولى بالحكومة وأجهزتها التنفيذية أن تلتزم بالدستور والقانون بدلاً من الوقوف أمام النقابات المستقلة الساعية لنيل حقها في البقاء واستمرار أنشطتها ومحاربتها بأساليب التعنت البيروقراطي العتيقة.

دار الخدمات النقابية والعمالية

١٦ مايو ٢٠١٨

## مواجهة قانونية:

التزمت النقابات المستقلة بالإجراءات الواردة في القانون ولائحته التنفيذية رغم اعتراضها على المادة الثالثة من القانون والمواد رقم ١٠، ١١، ١٢، حيث أقام عدد من القيادات العمالية في ١٥ فبراير الماضي الدعوى رقم ٢٤٨٣٨ لسنة ٧٢ ق أمام محكمة القضاء الإداري مطالبين بإلغاء قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧، ونشره بالجريدة الرسمية.

واستند أصحاب الدعوى في دعواهم على أن طريقة صدور القانون قد خالفت المادة ١٢١ من الدستور التي تنص على أن صدور القوانين المكملة للدستور إنما يكون "بموافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. وتعد القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، والأحزاب السياسية، والسلطة القضائية، والمتعلقة بالجهات والهيئات القضائية، والمنظمة للحقوق والحريات الواردة في الدستور، مكملة له". ولما كان قانون المنظمات النقابية العمالية من القوانين المنظمة للحقوق والحريات الواردة في الدستور، فإنه يعد مكملًا للدستور ويستلزم صدوره موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس، وهو ما لم يتوفر لصدور قانون المنظمات النقابية العمالية، حيث لم يصل عدد النواب الحضور في الجلسة لهذا القوام، فضلاً عن أن التصويت على القانون تم بطريقة يستحيل معها التحقق من توفر أغلبية الثلثين. كما خالفت طريقة صدور القانون أيضاً المواد ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ الصادر باللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وطالب المدعون بإحالة المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ والمواد رقم ١٠، ١١، ١٢ منه إلى المحكمة الدستورية العليا لمخالفتها المواد أرقام ٩، ٥٣، ٧٦، ٩٣ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤.

كما أقيمت يوم الأحد ١٣ مايو الجاري الدعوى رقم ٤١٠٢٥ لسنة ٧٢ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة الثانية، وطالب فيها المدعون بصفة مستعجلة بإلغاء قرار وزير القوى العاملة المطعون ضده رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٨ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المنظمات النقابية والعمالية رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧.

## أول أسبوع ضائع:

ومع التزام النقابات المستقلة بالقانون ولائحته، وتقدم العديد منها بأوراقها المستوفاة لعملية توفيق الأوضاع فور بدء المهلة المقررة، رفض الموظفون التعامل مع النقابات المستقلة من دون التعليمات المنظمة لعمل المديرية، وهي التعليمات التي لم تصدر إلا يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ مارس الماضي مصحوبة بالقرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ عن الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة، وهو ما يعني ضياع الأسبوع الأول من المهلة المحددة.

## طلبات لا سند لها من القانون:

ولم تكثف مديريات القوى العاملة بالأوراق والمستندات والشروط الواردة في القانون ولائحته التنفيذية والمعددة حصراً في التعليمات الوزارية ذاتها بل تجاوزتها إلى طلبات أخرى لا سند لها من القانون:

• حيث رفضت مديرية القوى العاملة بالقاهرة توفيق أوضاع اللجنة النقابية للعاملين بصيدليات القاهرة، التي تقدم بها الأستاذ محمد حسين-رئيس اللجنة- متعلقة بأن أعضاء اللجنة النقابية أعضاء في نقابة مهنية، فلما جادل ممثلو اللجنة النقابية وتحدوا الرفض موضحين أن أعضاء لجننتهم هم العاملون في الصيدليات من مساعدي الصيدلة، واصلت المديرية التعنت مطالبة ممثلي اللجنة النقابية بتقديم الرقم التأميني لكل عضو من أعضاء اللجنة - رغم أنه من المفهوم أن غالبية هؤلاء العاملين بالصيدليات من غير المؤمن عليهم-.

• كما اشترطت مديرية القوى العاملة بالجيزة عند استلام أوراق توفيق أوضاع اللجنة النقابية للعاملين بالمهن الحرة وعمال الأجر اليومي التي تقدم بها رئيسها وممثليها القانوني أشرف الديب، اعتماد كشف بيانات أعضاء الجمعية العمومية للجنة النقابية من مكتب التأمينات الاجتماعية -رغم أن اللائحة التنفيذية تستثنى اللجان النقابية للعمال غير المنتظمة أو الموسمية من مطلب تقديم هذا الكشف المعتمد (المادة ٤٣ من اللائحة)، كما اعترض مسئول الاتصال النقابي بالمديرية على وجود بعض من أعضاء اللجنة مقيدون بدون عمل في بطاقة الرقم القومي رغم أن ذلك حال عمال اليومية الذي يعلمه الجميع.

## لوائح استرشادية ملزمة!!

كما أصرت وزارة القوى العاملة ومديرياتها على رفض لوائح النظام الأساسي التي تضعها النقابات بنفسها، وأكرهت النقابيين على استبدالها باللوائح "الاسترشادية" الصادرة عن وزارة القوى العاملة وذلك خلافاً للقانون واللائحة ولنص القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ الصادر بهذه اللوائح "الاسترشادية"، وتعللت الوزارة بالاعتبارات العملية حيث يصعب على موظفيها مراجعة اللوائح التي تضعها النقابات، وبررت ذلك بإدعاء أننا في وقت "الريبة"، ولا توجد جمعيات عمومية منضبطة تقرر هذه اللوائح، وكأن الوزارة قد انتزعت لنفسها صلاحيات الجمعيات العمومية على سند من افتراض صعوبة انعقادها أو اتخاذها قرارات على أي نحو.

## جهات أخرى للرفض والتعنت:

والملاحظ أن مديريات القوى العاملة تعمد إلى إحالة النقابات التي تحاول توفيق أوضاعها إلى جهات إدارية أخرى -على الأخص- مكاتب الشهر العقاري، ومكاتب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، حيث تفيد الأولى بأنها لا توجد تعليمات لديها بتوثيق أية أوراق تخص النقابات - أو بالأحرى بأن لديها تعليمات بعدم توثيق أوراق تخص النقابات- بينما تفيد الثانية بأنها لا يمكنها وضع أختامها على أية أوراق من أي نوع. ولعل الأمر

على هذا النحو يشير إلى أن مديريات القوى العاملة بدلاً من أن تباشر بنفسها رفض توفيق أوضاع النقابات تستعين بجهات أخرى تنوب عنها في التصريح بهذا الرفض!!

- حيث واجهت اللجنة النقابية للعاملين بشركة نايل لينين جروب، بالمنطقة الحرة بالإسكندرية، عقبات عدة منها رفض مديرية القوى العاملة الاعتراف برقم حساب اللجنة في مصلحة البريد [لكونه ليس حساباً بنكياً]، إلى التمسك بختم مكتب التأمينات لكشف بيانات أعضاء الجمعية العمومية، فيما يشترط مكتب التأمينات لذلك سداد كل عضو من أعضاء اللجنة النقابية مبلغ خمسة جنيهات [عدد أعضاء اللجنة يتجاوز التسعمائة]. وبعد دفع القيمة المطلوب، فوجئ ممثل اللجنة النقابية بأن التأمينات ستمنحهم كشف أعضاء الجمعية العمومية مختوماً بعد أسبوع، وهو ما يعني إهدار الوقت من المهلة المتاحة، هذا وقد تكرر طلب ختم التأمينات مع اللجنة النقابية للعاملين بشركة فرج الله.
- وعند تقدم ياسر فؤاد محمد إبراهيم، رئيس نقابة العاملين بمحاجر المنيا إلى الشهر العقاري في ضواحي المنيا لإثبات تاريخ عقد إيجار مقر النقابة (وفقاً لما تقتضيه إجراءات عملية توفيق الأوضاع للمنظمات النقابية)، أخبره موظف الشهر العقاري بأنه لا يمكنه القيام بذلك لأن لديه تعليمات بعدم إثبات تاريخ عقود مقرات النقابات المستقلة.

هذا فضلاً عن رفض إدارات شركات عدة في القطاع الخاص ختم كشوف الجمعية العمومية للجان النقابية التابعة لها، حيث جعل القانون حق تنظيم النقابي رهن موافقة أصحاب العمل وهو ما يقوض هذا الحق، حيث امتنعت شركات كشركة فرج الله ختم كشوف الجمعية العمومية للجنة النقابية للعاملين بها، بل وصل الأمر لتعت من الجهات الحكومية التي يوجد بها لجان مستقلة، حيث رفضت الإدارة التعليمية بالإسكندرية ختم كشف الجمعية العمومية للجنة النقابية للعاملين بالخدمات التعليمية الذي تقدم به ياسر جابر إسماعيل وذلك لحساب النقابة العامة للبحث العلمي التابعة للاتحاد "الحكومي".

### الموافقة الأمنية أولاً

ولم تستطع بعض النقابات المستقلة، التي استوفت جميع الشروط، والأوراق اللازمة لتوفيق أوضاعها، الحصول على شهادة بتوفيق أوضاعها كما تنص على ذلك اللائحة التنفيذية والتعليمات الصادرة عن وزارة القوى العاملة، حيث اكتفى موظفو المديريات بإعطاء ممثلي النقابات خطاب استلام أوراق وطلبوا منهم الانتظار لحين الانتهاء من مراجعة الأوراق، لدى الأمن الوطني كما تكشف فيما بعد.

- فبعد جذب وشد بين مديرية القوى العاملة بمحافظة قنا وبين ممثلي اللجنتين النقابيتين للعاملين بالتعليم قنا وقوص، استلمت مديرية القوى العاملة أوراق توفيق الأوضاع الخاصة باللجنتين اليوم الاثنين ٢٣ أبريل، ومنحتهم في المقابل خطاب استلام أوراق وليس شهادة إيداع أوراق توفيق

الأوضاع المتعارف عليها، وهو ما برره السيد/ عادل عباس وكيل وزارة القوى العاملة بقنا، بضرورة عرض الأمر أولاً على الأمن الوطني وقبل قبول أوراقهم ومنحهم شهادات الإيداع . وكانت مديرية القوى العاملة بقنا قد مارست كل أنواع التعسف الإداري ضد اللجنتين النقابيتين، بل سبق وأخبرهم مدير المديرية أن التعليمات التي لديه أن لا يتعامل إلا مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي".

- وكان أحمد عبد الله، رئيس اللجنة النقابية للعاملين بإدارة شرق المنصورة التعليمية أنه تقدم بأوراق لجنته إلى مديرية القوى العاملة لكنه تعرض لضغوط للانضمام للنقابة العامة للبحث العلمي، التي لم تتقدم بعد لتوفيق أوضاعها، بحسب شهادته، وعند رفضه للانضمام تمت المماطلة والتعذر بعدم العثور على أوراق لجنته التي تقدم بها، وأخبروه في المديرية بوجود ازدواجية في عضوية لجنته، ثم جاءه اتصال من الأمن الوطني للمقابلة، وهناك طالبوه بالانضمام للاتحاد العام، لكنه أوضح بأن نقابته مستقلة عن الاتحاد، وأصر على موقفه وهو ما عرقل توفيق أوضاع لجنته.

- بعد تقديم أوراقها إلى مديرية القوى العاملة بالأقصر وانتظار موافقة الوزارة، وبعد ضغط واتصال من النائب عبد الرازق زنت وكيل لجنة القوى العاملة في البرلمان، كادت اللجنة النقابية للعاملين في مستشفى الأقصر الدولي أن تحصل على شهادة إيداع لولا اتصال من جهة أمنية حال دون حدوث ذلك، حيث أبلغ مدير المديرية السيد/ احمد عبد الله مدني ممثل اللجنة النقابية السيد/ ياسر النوبي بأن كافة أوراقهم سليمة وأن الوزارة وافقت وشهادة الإيداع جاهزة لكن جهات أمنية أوصت بعدم إصدار الشهادة، ويرجع سبب المنع للوقفة الاحتجاجية التي قام بها العاملون في المستشفى في ٢٠١٢ للمطالبة بتثبيتهم.

- هذا وقد صرح مدير مديرية القوى العاملة بالجيزة، والبحيرة ومرسى مطروح لعدد من ممثلي اللجان النقابية صراحة أن أوراقهم لن تقبل إلا بعد البت بالموافقة من الأمن الوطني.

### تعليمات سرية:

بدا واضحاً أن هناك ثمة تعليمات ظاهرة ومعلنة وهي التعليمات الوزارية الصادرة عن وزارة القوى العاملة يوم ٢٠ مارس، وتعليمات سرية مجهولة المصدر بتعويق ووقف توفيق أوضاع النقابات قدر الإمكان.

- حيث فوجئ على عبد الحميد على الرحابي، رئيس اللجنة النقابية للفنيين وعمال اليومية بمدينة سوهاج والمؤسسة في ٦ يوليو ٢٠١٤، عند تقدمه بطلب توفيق أوضاع لجنته النقابية إلى مديرية القوى العاملة بالمحافظة لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قانون المنظمات النقابية الجديد، بمسؤول الاتصال النقابي بالمديرية، أحمد رشاد يخبره بأن لديه تعليمات بعدم توفيق أوضاع النقابات المستقلة

عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي"، وعند حديث الرحابي مع مدير المديرية ووكيل الوزارة الأستاذ عليوة ثابت كرّر عليه نفس الكلام، ثم نصحه بالانضمام للنقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

• وفي الإسكندرية صرح مسؤول الاتصال النقابي بالمديرية بأنه ليس لديه تعليمات بتوفيق أوضاع اللجان النقابية المهنية على مستوى المدينة أو المحافظة [رغم النصوص الصريحة للقانون واللائحة التنفيذية بل والتعليمات الوزارية أيضاً]

### تواطؤ الوزارة والاتحاد:

كما بدا أيضاً أن هناك تواطؤ سري بين الوزارة من جهة والاتحاد "الحكومي" من جهة أخرى، وهو ما كان جلياً فيما حدث في مديرية القوى العاملة بالقليوبية بعد توفيق أوضاع اللجنة النقابية للسائقين بينها، حيث تدخل السيد/ جبالي المراغي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي" لدى السيد / فتحي دسوقي مدير المديرية ملقياً باللوم على المديرية لأنها تسمح باستمرار النقابات المستقلة التي يُراد التخلص منها، والغريب في الأمر أن السيد/ مدير المديرية قد استجاب للتدخل، وقام باستدعاء السيد محمد عبد الغفور مسؤول الاتصال النقابي بالمديرية طالباً منه التروي في توفيق أوضاع النقابات، وتسويق طلباتها، وهو ما دعا الموظف المختص إلى إبداء استيائه صراحة مُسائلاً عن الجهة التي تتلقى منها المديرية التعليمات، ومصرحاً بأنه سيذهب إلى الوزارة مستوضحاً الأمر!! ولقد أعادت المديرية الأوراق ثانية إلى باسم أبو رية -أمين صندوق اللجنة النقابية للسائقين بينها وأخبرته بأن اللوائح المقدمة مخالفة للوائح الاسترشادية، وطالبت بأوراق جديدة منها رخص قيادة سارية وإيصال تأمينات مطبوع لكل عضو.

وفي أثناء ذلك تراجع موقف السيد/ محمد عيسى رئيس الإدارة المركزية بوزارة القوى العاملة بصورة واضحة خلال الأسابيع الأخيرة، حيث كان ممثلي النقابات يلجئون إليه لفض الاشتباك مع موظفي المديرية بشأن الأوراق والشروط التي يطلبونها على غير سند من القانون، أو اللائحة، وكان يتدخل عادةً بصورة مُرضية طالباً إلى المديرية الالتزام بما هو مقرر في القانون واللائحة والتعليمات الوزارية فقط، إلا أنه، وبعد تناهي الأخبار عن اجتماع جرى في مقر الوزارة، أخذ يوافق على المطالبات غير المبررة، ويغلق الباب الذي كان مفتوحاً أمام النقابات، وهو ما دفع الكثيرون إلى الاعتقاد بأن ضغوط الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي" قد نجحت في تحقيق بعض النتائج، أو أن جهات أخرى قد تدخلت لصالحه معتمدةً سياسة تقليص فرص النقابات المستقلة في توفيق أوضاعها وتقليل أعداد من يستطيعون ذلك.

## لجنة وزارية في الظل

ورغم أن التعليمات الصادرة قد نصت على أن تلتزم مديرية القوى العاملة المختصة- بعد المراجعة - بمنح المنظمة النقابية العمالية شهادة معتمدة تفيد ذلك دون مقابل، إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية، إلا أن الحصول على هذه الشهادة قد بدا أمراً صعب المنال رغم استيفاء الأوراق والشروط الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية، وذلك لأن دور المديرية اقتصر على تلقي الأوراق وفحصها ثم إحالتها إلى وزارة القوى العاملة حيث تظل هناك لأسابيع للبت فيمن ستُوفى أوضاعه ومن سيرقل طلبه من خلال لجنة وزارية تلعب دورها في الظل.

- وكانت اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المصرية للاتصالات المستقلة قد حاولت توفيق أوضاعها منذ قرابة شهر غير أنها واجهت ممارسات متعنتة بلغت ذروتها الأسبوع الأخير من المهلة المقررة. وكان ممثلو اللجنة قد تقدموا في يوم سبت لتوفيق أوضاعه إلا أنهم فوجئوا بعدم وجود أحد من الموظفين في المديرية، مع العلم أن التعليمات الوزارية تنص على العمل في الأجازات الرسمية لحين الانتهاء من توفيق الأوضاع، ولقد ذهب وفد من النقابة بعدها يوم الاثنين التالي في الساعة الرابعة عصراً إلا أنهم لم يجدوا أحد من الموظفين مع أن التعليمات تنص على سريان العمل حتى الساعة مساءً. كما طالبتهم المديرية بكشف حساب في البنك يحمل اسم اللجنة الجديد في حين لم تمنحهم ما يفيد بتغيير الاسم. وكانت اللجنة قد استنفذت كافة الوسائل الممكنة، وقدمت كافة المستندات المطلوبة إلى مديرية القوى العاملة بالقاهرة لكن المديرية امتنعت عن توفيق أوضاعها. كما تعرضت اللجنة لضغوط من بعض الأطراف في وزارة القوى العاملة للانضمام إلى الاتحاد "الحكومي" وقد عرض على اللجنة الانضمام الآن ثم الانسحاب بعد إجراء الانتخابات وهو ما رفضته اللجنة التي تقدمت ببلاغ للنجدة لإثبات تعنت المديرية، كما تقدمت بشكوى لوزارة القوى العاملة وأرسلت أوراق توفيق أوضاعها على يد محضر للمديرية لكنها رفضت الاستلام.

- وكانت منيرة كمال الدين، رئيسة اللجنة النقابية للعاملين بالتموين في القاهرة، قد سلمت أوراق توفيق لجنيتها في ١٥ أبريل الماضي في مديرية القوى العاملة على أن تستلم شهادة توفيق الأوضاع يوم ١٩ أبريل، لكن المديرية ماطلت في تسليم ما يفيد توفيق أوضاع اللجنة، في حين لاحظت السيدة منيرة في أثناء تردها على مديرية القوى العاملة بالقاهرة، وجود لجان نقابية تابعة للاتحاد "الحكومي" تم توفيق أوضاعها في دقائق معدودة، في حين مورست ضدها كافة وسائل التعنت، رغم استيفائها للأوراق المطلوبة.

- وكان هشام إسماعيل محمد القائم بأعمال رئيس اللجنة النقابية للعاملين بكلية الحقوق جامعة عين شمس، قد قام بإيداع أوراق توفيق أوضاع لجنته بمديرية القوى العاملة بالقاهرة بتاريخ ٣ مايو الجاري ولم يستلم شهادة الإيداع إلا بعد أكثر من عشرة أيام وذلك لمراجعة الأوراق بالوزارة.



وأمام هذه الضغوط والعراقيل والممارسات البيروقراطية لم تجد بعض النقابات بُدأً من إبداع أوراقها في المحكمة لتسليمها إلى مديرية القوى العاملة التابعة لها على يد محضر كما فعلت النقابة العامة للاتصالات وبعض من اللجان النقابية للعاملين بالضرائب العقارية في عدة محافظات، وكذلك اللجان النقابية للعاملين بالإسعاف، واللجنة النقابية للعاملين بفندق الواحة.

- وتقدم محمد محمود محمد سليمان، رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالبناء والأخشاب وعمال اليومية، ببلاغ للنائب العام بالإسكندرية برقم ٣١١٦ بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٨ ضد مديرية القوى العاملة بالإسكندرية لعدم استلامها أوراق توفيق أوضاع اللجنة.

### لجنة واحدة بالقصر:

وحظرت التعليمات غير المعلنة من وزارة القوى العاملة إلى مديرياتها توفيق أوضاع أي لجنة نقابية مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "الحكومي" إذا كان في موقعها لجنة أخرى تابعة لهذا الاتحاد، حيث يتعين على المديرية إرسال حالة اللجنة النقابية إلى الوزارة لفحصها حيث تميل الوزارة إلى استبعاد توفيق أوضاع هذه اللجان النقابية تحت أي مبررات، أو دعاوى لاصلة لها بالقانون.

- وكانت اللجنة النقابية للعاملين بمكتبة الإسكندرية قد تعرضت لكافة أشكال وممارسات التعنت بدءاً من إدارة المكتبة التي رفضت ختم كشف الجمعية العمومية للجنة، في حين ختمت الإدارة للجنة التابعة للاتحاد "الحكومي"، ثم رحلة معاناة طويلة لاستكمال الأوراق في مكاتب التأمينات ما بين تعنت وتعطيل متعمد حتى رفض مديرية القوى العاملة بالإسكندرية توفيق أوضاع اللجنة التي تقدم بها شريف المصري رئيس اللجنة وذلك من خلال خطاب رسمي، وكان النائب هيثم الحريري قد تقدم بطلب إحاطة لرئيس مجلس النواب لاستجواب وزير القوى العاملة حول التعنت الذي مورس حيال عدد من اللجان النقابية في أثناء عملية توفيق الأوضاع وذلك بعد شكوى تقدمت إليه بها هذه اللجان التي كان من بينها اللجنة النقابية للعاملين بمكتبة الإسكندرية.

- كما واجهت اللجنة النقابية للعاملين بالضيافة الجوية تعنت من جهات الدولة المختصة بتوفيق أوضاع النقابات العمالية، وبخاصة موظفي مديرية القوى العاملة بالقاهرة، وعدم مبالاة وزير القوى العاملة بشكواهم، رغم استيفائهم كامل الأوراق والمستندات المطلوبة لتوفيق أوضاع نقاباتهم مع القانون ٢١٣ لسنة ٢٠١٧. وهو ما دفعهم لإنذار السيد وزير القوى العاملة بتسليم الأوراق بإنذار على يد محضر، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨.

- وكانت حنان منصور، أمين عام اللجنة النقابية للعاملين بالهندسة الإذاعية، قد واجهت نفس المماثلة والتعنت كسائر اللجان النقابية المستقلة، لدرجة أن المسئول عن الاتصال النقابي في مديرية القوى العاملة بالقاهرة اعترف لها أن كافة الأوراق سليمة لكنه يوفق أوضاع اللجان التي بها تعليمات من

الوزارة، وعند مقابلتها مع الأستاذ محمد عيسى بأنه لا يمكن توفيق أوضاع اللجنة لوجود لجنة أخرى تابعة للاتحاد وعرض عليها الانضمام إليها.

هذا وقد دأبت اللجان النقابية التابعة للاتحاد "الحكومي" تقديم كشوف عضوية مستخرجة من قبل إدارات المنشآت بما تتضمنه من عضويات إجبارية تم إلحاقها واقتطاع اشتراكاتها أوتوماتيكياً فور الالتحاق بالعمل - كما هو معلوم للجميع - حيث يؤدي ذلك أحياناً إلى احتواء هذه الكشوف على أسماء أعضاء من النقابات المستقلة، وهو ما تجده وزارة القوى العاملة مبرراً جاهزاً لوقف توفيق الأوضاع على زعم وجود عضويات مزدوجة، وفي تلك الحالة يكون على النقابات المستقلة - دون نقابات الاتحاد الحكومي - إثبات انتماء الأعضاء إليها، وتقديم ما يفيد انسحابهم من نقابات الاتحاد.

### لا نقابات عامة الا التابعة للاتحاد الحكومي:

كما بات من الواضح أن وزارة القوى العاملة ومديرياتها تعمل على عرقلت النقابات المستقلة التي يتجاوز عدد أعضائها العشرين ألف كالضرائب العقارية والعاملين بالإسعاف عن توفيق أوضاعها لجانها المختلفة في عدد من المحافظات كي لا يكون هناك نقابات عامة سوى تلك التابعة للاتحاد "الحكومي"، ولم ينجو من هذا التضييق سوى النقابة العامة للعلوم الصحية لكن مازال الضغط قائماً على قياداتها للانضمام للاتحاد الحكومي. كما امتنعت مديريات القوى العاملة بقنا والمنيا والدقهلية وكفر الشيخ عن استلام أوراق توفيق أوضاع نقابات صغار الفلاحين وعاملات وعمال الزراعة، رغم كثرة عددهم وكونهم الفئة الأضعف والأكثر استغلالاً في المجتمع ■